Translation

Vol. 1, No. 1, 2022, p.97-122
journal.maqasid.org
DOI: 10.52100/jcms.v1i1.50
Received : August 5th 2021
Revised : Sept 21th 2021
Accepted : Sept 27th 2021

فهم السياسة العامة في الإسلام: مأسسة التوحيد والمقاصد والشورى والإصلاح[1]

Basma I. Abdelgafar
International Peace College South Africa, South Africa
babdelgafar@maqasid.org

الملخص

تعرض هذه الورقة نموذجًا جديدًا للسياسة العامة في الإسلام، والذي يتألف من أربعة عناصر: التوحيد، والمقاصد، والشورى، والإصلاح. وتؤكد هذه الورقة أنَّ العناصر الأربعة التي تميّزُ السياسة العامة في الإسلام، يمكن أن تطرح بديلاً أفضل من الأديولوجيات الليبيرالية الجديدة التي تُقيّد السياسات العامة في الوقت الراهن، خاصة على المستوى العالمي. وتكشف هذه الورقة عن أهمِيَّة الوحي في تحديد مقاصد الحكم والسياسة العامة، كما تتسم أيضاً بقدرٍ كافٍ من الانفتاح والمرونة حتى تُناسب سياقات متنوعة وتتصدى لقضايا مُتغيرة ومُركبة.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة؛ الإسلام؛ القيادة؛ الليبرالية الجديدة؛ التوحيد؛ الإصلاح؛ الشورى؛ مقاصد الشريعة.

Abstract

This paper presents an original model for Public Policy in Islam (PPI). It asserts that the four key elements of unity, purposefulness, civic engagement and rectification that characterise PPI offer an infinitely better alternative to the neoliberal ideology that currently constrains policy especially at the global level. It demonstrates the importance of revelation, i.e., the Quran and Sunnah, in defining the purposes of policy and governance, while remaining sufficiently open and flexible to allow adaptation to diverse contexts and to respond to changing and complex questions.

Keywords : public policy; Islam; leadership; neoliberalism; unity; rectification; collective decision-making; Tawhid; Maqasid; Shura; Islah; Maqasid al-Shari'ah.

[1] Translated by Ali Haggag, revised and edited by Mawloud Mohadi.

Corresponding Author
Name : Basma I. Abdelgafar
Email : babdelgafar@maqasid.org

مقدمة

في عالمٍ يشهدُ انتشار الأوبئة والفقر والعنصرية والطمع وتدهور الأحوال البيئية، خذلت الأطرُ الراهنة للسياسات العامة، خاصةً على المستوى العالمي الغالبيةَ العظمى من المخلوقات، يستوي في ذلك بنو الإنسان وغيرهم من الكائنات الحية (Quinlan, 2020). ورغم وضع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فإننا نُصارع من أجل القيام بمبادرات السياسات التي يُمكن أن تتصدى لهذه الظواهر العالمية المدمرة وغيرها. ولا يمكن بلورة أي مستوى من النقاش والتخطيط والابتكار المؤسسي ليُلبي حاجات المجتمعات العالمية إذا ما أهملنا غرس التوحيد والمقاصد والشورى والإصلاح في عمليات السياسات العامة. فهذه العناصر الأربعة هي ما يميز السياسة العامة في الإسلام، وهي تُشير إلى الأدوار المهمة التي يمكن أن يضطلع بها الشرق العالمي أو الجنوب العالمي في دراسات السياسات العامة وتطبيقها.

يسود اعتقاد عام أن السياسات العامة ليست موضوعًا للاعتبارات الدينية انطلاقا من فكرة فصل الدين عن الدولة، و هي فكرة خادعة، ويمكن بسهولة تفنيدها بنظرة سريعة على الأحزاب والبرامج السياسية حول العالم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يُناقش الساسةُ بصراحة انتماءاتهم ومعتقداتهم الدينية (Fox, 2001). وفي كندا، نجد أن القيم المسيحية المحافِظة، "تحتفظ بتأثير في التوجهات الانتخابية وتمييز سياسات الأحزاب حتى في مجتمع يشهد معدلات متزايدة من العلمنة على مدار خمسة عقود مضت(Rayside, Sabin, & Thomas, 2017, 4). والشيء نفسه يمكن أن نجده في أوروبا وأحزابها المسيحية الديمقراطية والاشتراكية الغفيرة. وأمّا الديانة اليهودية، فنجد أنَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت قد اشترط الاعتراف بإسرائيل "دولةً يهودية" قبل الدخول في أيَّةَ مفاوضات سلامٍ مع الفلسطينيين(Buttu, 2014) . وفي الهند، أشعل رئيس الوزراء ناريندرا مودي نيران التطرف الهندوسي. وفي الصين، ومع هيمنة الكونفوشية والطاوية، لا يُعتبر التأكيد على إلحاد الدولة ديانةً أقل درجة من هذه الديانات الأخرى؛ لأنَّهُ يحمل معه في النهاية قِيمًا وتصورات تُعزز سياسات الدولة كما تفعل الديانات المعروفة بالقدر نفسه. علاوةً على ذلك، نجد أنَّ مجتمعات كثيرة ذات غالبية مسلمة تحكمها دولٌ تتخذ من الإسلام مرجعيةً إلى حدٍّ ما. فلا يبدو أنَّ المشكلة تكمن في وجود الدين، بل في اختيار الوجود لأديانٍ مُعيَّنة وأتباعها، وكيفية التعبير عن ذلك الاختيار، وكيفية تأثيره على السياسة العامة في عالم يخضع إلى نظام ليبرالي جديد.

Copyright © 2022 JCMS

تستمدُ الفوضى العالمية قوتها أيديولوجيّاً من الليبراليةِ الجديدة البالغةَ التأثير. وهذا يعني أن إمكانية التصريح بأيّ من الانتماءات الدينية سالفة الذكر تستوجب الانصياع إلى الفكر الليبرالي، وربما يُفسر لنا ذلك أن الأتباع المخلصين لهذه الديانات يدركون التحريفات البالغة بين الحقائق التي يؤمنون بها وتلك التي تُعبِّر عنها السلطات العامة. وتتضمن الليبرالية الجديدة ترسيخ مجموعة أساسية من القواعد والقيم العالمية التي يُرفض تحديها تمامًا بغض النظر عن ضررها الملموس أو المتوقع على حياة الكائنات الحية (Collins & Rothe, 2019). تنظرُ الليبيرالية الجديدة إلى الإنسان باعتباره مُستهلكًا فرديًّا يُمارس الأشياء التي يُحبها والأشياء التي يكرهها بانتهاج مبادئ سلوكيات السوق، والتي تستجيب بدورها لهذا الاختيار بتوفير ما يريده الأفراد. والنظام الأفضل لعالم السوق هو المنافسة الحُرَّة، أو هكذا يُقال؛ لأن الحد من المنافسة بأي شكل من الأشكال يقضي على الحرية ويُشوِّه نتائج السوق. وتكمن المشكلة في أن الليبرالية الجديدة بهذا المعنى تحديدًا هي شيءٌ من نَسْجِ الخيال؛ لأنَّها لا تستطيع أبدًا أن تستغني عن ضبط السوق، والفائدة، وفرض الضرائب، بل وحتى العنف (Collins & Rothe, 2019). والأدهى أنَّها تُحدد كيفية فرض تلك الإجراءات، ونوعيتها، والأشخاص والجماعات المستهدفة منها. وعليه فإنَّ الليبرالية الجديدة هي أيديولوجيّة عالمية تُنكر التكافؤ الاجتماعي الذي يتبدَّى في شبكات الأمان، والتخفيف من حدة الفقر، وبرامج التوظيف، وحقوق العمال، وإعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء.

ففي الوقت الذي أكتبُ فيه هذه المقالة، وصلت حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد إلى مئة واثنين وثلاثين مليون حالة، وبلغت حالات الوفاة ما يزيد عن مليونين وثماني مئة وستين ألف حالة. لكن شركات الصناعات الدوائية الكبرى ترفض رفع الحماية عن الملكية الفكرية للقاحات في أثناء تطويرها، وتتجاهل أنَّها لا تستطيع بأي حال أن تُلبي الطلب المتزايد أو تحقيق الإكتفاء، وهذا ما تسبب في احتكارات تصنيعية و تسويقية و مشاكل حالت دون حصول العديد من الدول على اللقاح و غيرها من الأدوية (Okereke, 2021). كما أنَّ هاته الشركات تحتفظ بحق التحكم في تحديد أصحاب الأولوية في تلقي اللقاحات على مدار السنوات المقبلة.

في هذه البيئة، سيأخذ الوباء دورته الطبيعية كما أخذت الإنفلونزا الإسبانية وغيرها من الأوبئة السابقة دورتها الطبيعية. الاختلاف الوحيد اليوم هو تفاقم اللامساواة العالمية بشكل أكبر (Alfani, 2020)، ومن ثمّ تفاقم المعاناة والموت بشكل أكبر. فإذا لم نفعل شيئًا جادًا لإصلاح أنظمة

Copyright © 2022 JCMS

السياسات العالمية التي تُعيد إنتاج أشكال اللامساواة، فإنَّ الوباء، مثل غيره من الأزمات، سيكون مُجرد فرصة لتحويل الثروة العالمية الضخمة إلى الشركات الكبرى، بما في ذلك عمالقة الصناعات الدوائية والتكنولوجيا وتجارة المواد الغذائية، كما كان الحال في الأزمات الماضية، وكما بيَّنت نعومي كلاين في دراستها عن رأسمالية الكوارث (Klein, Smith, & Patrick, 2008). ذلك لأنَّ الحريّات التي تُؤكد عليها الليبرالية الجديدة تشير إلى تحرر الأغنياء والأقوياء من القيود التي تضمن حريّات الآخرين وحريّات الحفاظ على الطبيعة، بل تتبدَّى حُريَّات الآخرين كأنَّها بلا أية قيمة أصيلة أو بلا أيّ حق في التمكين من موارد العالم. و لذلك نرى أنَّ الليبرالية الجديدة قد بُنيت على أحد الأمرين أو كليهما، أولا: جماهير غير واعية أو سهلة للانقياد وثانيا: العنف القمعي. لذلك فليس من الغريب أن تُفضِل الليبرالية الجديدة الأنظمة الديكتاتورية التي تقمع وعي الناس و مشاركتهم الوجدانية و حتى إنسانيتهم، أو أن تُفضِل سياقات أكثر ديمقراطية، بحيث لا يعي الناس نطاق تأثيراتها وقد تحولوا إلى عبادتها أو استسلموا بسهولة لهيمنتها.

تعرض هذه الورقة السياسة العامة في الإسلام باعتبارها المفتاح إلى النجاح في عالم يشهد تحولات هائلة في السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع. فالإسلام يتطلب التوحيد والتقوى في أمور الحكم، ويفرض الغائيّة المتجسدة في مقاصد الشريعة على السياسات العامة، بينما يدعو الأطراف المعنية إلى الشورى في عمليات اتخاذ القرارات. كل هذه العناصر تضمن أنَّ مسارات الفعل أو اللافعل التي تتخذها السلطات العامة تؤدي إلى الإصلاح. ومن ثمّ، فإنَّ السياسة العامة في الإسلام تقوم على أسسٍ مختلفة عن غيرها من المقاربات غير الإسلامية، بل وتختلف السياسة العامة في الإسلام تمام الإختلاف عن السياسات في المجتمعات ذات الغالبية المسلمة.

لا شك أنَّ القرآن ليس كتابًا في السياسات العامة، ولا بحثًا متخصصًا في اهتماماتها وأطروحاتها المعاصرة. ينطوي التحليل التقليدي للسياسات على عملية خطّية تبدأ بتحديد مشكلةٍ معينة، وصياغة البدائل، واختيار الأنسب منها وصولا إلى مرحلة التنفيذ و التقويم. إلّا أنَّ ذلك الجهد الخطّيَّ التَدرُّجِي لا يتوافق مع عملية الوحي أو جوهرها؛ لأنَّ الوحي يُقدِم المعرفة على نحو لا يتطلب بالضرورة أن تسبق الفرضياتُ الاستنتاجات، ولا أن تسبق المقدماتُ المنطقية النتائجَ المترتبة عليها (Draz, 2008, 7). أنَّ القرآن يخاطب الكيانَ الكُلِّيّ للدارسين في عمليةٍ دائريةٍ وخطّيَّةٍ على

Copyright © 2022 JCMS

السواء. فثمة بداية ونهاية، لكن تقع بين الآية الأولى والآية الأخيرة دوراتٌ لانهائية من التدبر، يتولد عنها باستمرار معاني جديدة تخاطب قضايا لانهائية في المكان والزمان.

تختلف علوم القرآن وعلوم السياسات كثيرًا في المصادر بقدر ما تختلف في المناهج. فهل يمكن قول الشيء نفسه عن مقاصد علوم القرآن وعلوم السياسات؟ على المستوى النظري، تهدف علوم القرآن وعلوم السياسات إلى تحقيق المصلحة العامة وحلِّ المشكلات التي تهدد رفاهية الإنسان وتَحُطُّ من كرامته، كما تهتم بتحديد الطرق المثلى لتحقيق النتائج المرجوّة. لكن، وفي ظل استحواذ النظريةُ الاقتصادية وممارساتها على جوانب كثيرة من علوم السياسات وممارساتها، فضلا عن الأعمال التجارية وغيرها من المصالح، فإنَّ القرآن يُمثل نهجًا خالدًا وثابتًا للحقيقة لا يقتصر على الصوامع التخصصية الضيّقة، ولا يتحيزُ لأي مسعى من المساعي البشرية المحدودة، ولا يميل إلى فِرقة اجتماعيَّة أو مصالح معينة، ولا يخضع لأهواء السلطة في تبدياتها المتنوعة والفاسدة غالبًا، بل ينسج الرحمة والعدل في فعل الحكم نفسه، وينطوي على ذلك دلالات عميقة لكل الكائنات الحيّة في جميع أنحاء العالم.

الحاجة إلى الوحي في السياسة العامة

تنطوي السياسة العامة على تأثير عميق في نوعية حياة الأفراد والمجتمعات لأنَّها تُحدد مسارات الفعل التي تتخذها السلطات العامة للتعامل مع مشاكل مختلفةٍ أو اغتنام فرصٍ معينة، سواءً أكان ذلك من أجل جميع السكان، أو جماعة أو طبقة اجتماعيَّة مُعيّنة. ومن هذا المنطلق، تؤثر السياسة العامة في مجموعة كاملة من العوامل المركبة والمتشابكة التي ربما تتمتع السلطات العامة بوعي محدود بها أو بمقدرة محدودة لبحثها من الجوانب كلها. وربما يُقيِّد تلك المقدرة نقصُ المعرفة أو الوقت أو الموارد أو الإرادة السياسية أو أيّ مُرَّكبٍ من هذه القيود. ومع أنَّ السلطات العامة لا تستطيع أن تُحقق المعرفة الكاملة، فإنَّها تستطيع أن تُحيل على مصدرٍ يمكنهُ تحقيق ذلك من أجل فهمٍ أفضل للطريقة التي يعمل بها العالم، أو الطريقة التي ينبغي أن يعمل بها. ويتمثلُ هذا المصدر في القرآن الكريم، كتابُ المعرفة والحقّ والهُدى. إنَّ القرآن يُخاطب البشرية جمعاء،[٢] حيثُ يَسْرِي على النفس كما يَسْرِي على

[٢] سورة الأنعام (الآية ١٩)، وسورة الأعراف (الآية ١٥٨)، وسورة الفرقان (الآية ١).

Copyright © 2022 JCMS

الغير،[٣] على الأقرباء كما على الغرباء، على الأغنياء كما على الفقراء،[٤] على من هم داخل الجماعة كما على من هم خارجها،[٥] على الصديق كما على العدو.[٦]

بيد أنَّ السياسة العامة لا تعترف بالوحي عادةً، ناهيك عن الاهتداء به. ففي الغالب تُناقَش قضايا السياسات داخل أروقة حكومية رفيعة التخصص وذات صفات قانونية أو اعتبارية تعمل كأنَّها في صوامع باستثناء عملها في لجان مشتركة بين الوزارات. ثمة اعتراف ضئيل أو إنكار تام للطريقة التي ينبغي أن يعمل بها العالم كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى. وأصبحت السياسات تمثل أداةً لرغبات البشر، سواءٌ أكانوا حزبًا سياسيًّا منتخبًا أو ديكتاتورًا وأتباعه أو رجال السوق من أصحاب القوة والنفوذ. فلا تتجه السياسات العامة نحو علم مقاصد الشريعة أو الغايات الربَّانيَّة التي تجمع عمليات مركبة من الفهم وتدمج كل المقاييس المهمة في إطار ووقت واحد.

مع الأسف، نجد أنَّ الالتباس الدائر حول طبيعة المضمون القرآني يحجب الإشارة إلى هُداه. فعند الحديث عن السياسات العامة، لابد أن نُميز بين طريق الإيمان الذي ينطوي عليه الإسلام كدين، وبين الطريق المقترح للازدهار البشري الذي لا يُشترط فيه الإيمان. وتستهدف عمليات الفهم المركبة الواردة في القرآن جميع البشر بغض النظر عن إيمانهم لكونها دليلًا هاديًا لكل الباحثين عن الطريق الحقّ و الساعين إلى تأسيس حياة كريمة. ولا ينحصر دور هذا الدليل الهادي في الحفاظ على أفضل إمكانات الإنسانية وتطويرها، بل يُرحِّبُ داخل حدوده الرحبة بقيمة كل كائن حيّ وحقوقه ضمن دائرة الوحي.

يمكن للتفكير المقاصدي أن يُعزز تطوير السياسات العامة في الإسلام، كما أنَّ عدم الاعتراف به أو إهماله يُعيق تحقيق غاياتها وتقدمها. ويرجع ذلك إلى أنَّ تأصيل السياسات في المقاربة المقاصدية يُحدد وضعية الأمة في العالم، وكيفية تعبيرها عن أهدافها والدفاع عنها، وتعريفها للمفاهيم المهمة، والتصرف على أساس قيمها، واحترام الأحكام والأوامر الشرعية، وقبول السُّنن الكونية، والاعتراف بدور الفئات المشاركة في عملية السياسات، واستيعاب الحُجج التي تُثبت مكامن القوة والضعف في

[٣] سورة البقرة (الآيتان ٤٤ و٢٦٧)، وسورة المطففين (الآيات ١-٣).

[٤] سورة النساء (الآية ١٣٥).

[٥] سورة آل عمران (الآيتان ٧٥-٧٦).

[٦] سورة المائدة (الآيتان ٢، و٨).

Copyright © 2022 JCMS

وضعيتها. أنَّ النظر في دور الوحي في دراسات السياسات يُوسِّع رؤيتنا، ويُعزز السمات المميزة لفطرتنا التي تجعلنا جديرين بأن نكون بشرًا (Abdelgafar, 2018).

تقدم هذه الورقة الإطار النظري لهذه المقاربة من خلال مناقشة أربعة عناصر تُوجِّه السياسة العامة في الإسلام:

١_ التوحيد، وهو الإيمان بأنَّ أيَّ قرار من قرارات السياسة العامة لابد أن يعترف بوحدة الخلق، وأنَّه يستوقفنا عندما نضع حدودًا حول أيِّ مجال من السياسات، خاصةً الحدود التي قد تضر الناس وغيرهم من الكائنات الحيّة داخل حدودنا وخارجها.

٢_ الغائيّة أو المقاصدية، كما تتجسد في مقاصد الشريعة، وهي الإيمان بأنَّ كل قرارات السياسات يجب أن تمتثل للغايات الإلهية، والتي تهتم حتمًا بالتركيبات المتأصلة في التوحيد.

٣_ الشورى، وهي الإيمان بأنَّ أفضل عمليات صنع القرار تستلزم مشاركةَ مجموعةٍ واسعةٍ من أصحاب المصالح، مع إدراك أهمِّيَّة الإقناع العام.

٤_ الإصلاح، وهو الإيمان بأنَّ عمليات السياسات ومضامينها لابد أن تؤدي إلى تحسين الأوضاع بدل الإفساد في الأرض.

أهمِّيَّة السياسة العامة في الإسلام

يمكن اعتبار السياسة العامة في الإسلام بأنَّها مجموعة مسارات الفعل أو اللافعل التي تتخذها السلطات العامة للتعامل مع مشكلةٍ معينة، أو اغتنام فرصةٍ معينة، أو تلبية مصالح مهمة وقوية في الداخل أو الخارج (Abdelgafar, 2018). وعادةً ما تَبني معظم السياسات الحديثة قراراتها على اعتبارات اقتصادية ناتجة عن حركة السوق الفعلية أو المتوقعة، وعن المصلحة الوطنية وأمن الدولة. وكثيرا مما يُدرَّس لطلاب الدراسات العليا في كليات السياسات الغربية يؤكد هذا التحيز الذي يُقيِّد هذا الحقل العلمي بمفردات ومفاهيم خاصة. فنجد أنَّ إدارة اقتصاد عالي الكفاءة، سواءٌ أكان ذلك لصالح قطاعٍ واسع من المجتمع أو لصالح نخبةٍ قوية، يمثل الركيزة الأساسية لقرارات السياسات الكبرى في جميع أنحاء العالم. ولذا نجد أنَّ الهياكل التحفيزية المؤسسية المترسخة التي تبتكرها الحكومات أو

Copyright © 2022 JCMS

تُشيد بها أو تُصلحها أو تُلغيها غالبًا ما تستهدف تعزيز الأداء الاقتصادي واكتساب ميزة تنافسية هدفها الرئيس مادي رأسمالي في جوهره يخدم المصالح الضيقة للأفراد، الجماعات أو الدول.

فعلى المستوى الدولي، نجد أنَّ وضع القواعد الملزمة وتنفيذها حِكرٌ على دول صناعيّة قويّة تُملي القواعد العالمية وفقًا لمصالح القوى السياسية ومؤسساتها المؤثّرة في الشؤون المحلية والعالمية. حيث ينعم بالامتيازات وبحق البقاء والرخاء قلةٌ محدودةٌ حتى داخل أكبر هذه الدول، تاركين ملايين المواطنين يُجابهون أنظمةً اجتماعيَّة واقتصاديَّة غير عادلة. فها هو جوزيف ستيجليتز، نائب الرئيس السابق للبنك الدولي وكبير الاقتصاديين فيه، يؤكد أنَّ المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تقضي على فرص البلدان النامية في تحقيق النجاح الاقتصادي. كما يرى أنَّ الطريقة التي تشكَّلت بها العولمة في المؤسسات أدت إلى زيادة معدلات الفقر، وأنَّ هذا الوضع لا يمكننا تغييره إلا بتغيير السياسات، والمؤسسات، وقواعد اللعبة، وطُرق التفكير (Stiglitz, 2007, 11). وهذا يعني أنَّ السياسات غير العادلة التي لا تخدم سوى مصالح مُعيَّنة يجب تفكيكها، وهنا تُقدم السياسة العامة في الإسلام بديلاً من أجل إنقاذ البشرية؛ لأنَّها لا تعبد الرِّبح، ولا تنمو على الإسراف في الاستهلاك، ولا تُقسِّم الناس على أساس قوميات زائفة تُروِّج لمصالح القلة وتُثير شبح الصراع الدولي، ولا تُفضِّل صحة البشر ورفاهيتهم عن بقية المخلوقات.

تتطلب السياسةُ العامة في الإسلام النظرَ الدائم في النصوص (القرآن والسُّنة النبوية)، وسياقات فهمها وترسيخها بالضرورة. ولا تتعلق هذه العملية بقراءة ما يطلق عليه البعض "النص والواقع" باعتبارهما حقيقتين منفصلتين، ثم تلي ذلك محاولات لإحداث تكامل بينهما، بل هي عملية أكثر مرونة واستيعاب تفهم الواقع وتتصور تفاصيله عن طريق تَدبُّرِ نصوص الوحي. وهذا يعني أنَّ النصوص تُعمِّق فهمنا لطبيعة الأمور وحقيقتها بغض النظر عن الشكل الخاص الذي تتخذه في أيَّةِ لحظةٍ تاريخية مُعيَّنة. ولما كانت معرفة النصوص تُزودنا بحقائق جوهرية ومُسلمات أساسية، فإنَّها تحُضُّنا على إصلاح السياسات التي تهدد كرامة الإنسان، وتُفسد البيئة، وتُشوِّه العدالة، وما إلى ذلك. وتُشير السياسة العامة في الإسلام إلى ترغيب السلطات العامة وتشجيعها على تعديل سياساتها بطرق تُجسِّد إلى أقصى حد ممكن وحدةَ الخلق، ومقاصد الشريعة، والشورى، والإصلاح، بحيث يمكن للإنسانيَّة أن تزدهر داخل الحدود الوطنية وخارجها. ولن يكون من قبيل المبالغة التأكيد على أهمِّيَّة تغيير هذا المسار الذي يؤدي إلى تدميرٍ ذاتي، وضعنا فيه قلةٌ محدودةٌ من هذا العالم.

Copyright © 2022 JCMS

يُمثِّل الوحي المصدرَ الأشمل للمعرفة اللازمة لتحديد مسارنا، ولا غنًى عنه في فهم القوى والعوامل المؤثِّرة التي تُشكِّل المواقف أو الأحداث أو الإمكانات، على ضوء محدودية المعرفة البشرية. فليس الذكاء البشري قدرةً مُطلقة وليس بمستغرب أن تفشل الحكومات والأسواق على السواء أو أن تتفادى الإخفاق. ومع ذلك، فنحن مسؤولون عن اختيار مسارات العمل التي تُقرِّب البشرية من كرامتها وحقوقها التي قدَّرها اللهُ لها. يقول اللهُ تعالى في كتابه العزيز: "وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ".[٧] هذا الاهتمام الشامل والدقيق بكل الخلق وبكل القضايا التي تُهم الإنسانية، يتطلبُ الرجوع إلى القرآن عند صنع السياسات العامة.

إنَّهُ لمن الأهميةِ بمكان أن نُوضِّح أنَّ الرجوع إلى الوحي لا ينفي بأيِّ حالٍ وجودَ التنوُّع وأهميته. إنَّ الوحي، بحكم طبيعته وبسبب مصدره الإلهي، يُحقق التوافق والتناغم بين مجموعة متنوعة لانهائية من العناصر في نظام كُلِّي، مترابط وهادف يخدم احتياجات جميع الكائنات. ومن خلال تحقيق هذا التوافق والتناغم، يكشف الوحي عن أهمية التنوُّع ويُعززه، ليس فقط باعتباره حالة الوجود القائمة، بل باعتباره ضرورةً لاتخاذ القرارات الناجحة. فإذا ما قَبِلنا هذا الواقع واحترمناه، فإنَّنا نعترف بضرورة الاحتكام لسلطة أعلى متجاوزة للمجتمع والاهتداء بها. وما دام اللهُ وحدهُ هو خالقُ كلِ شيءٍ ومَليكَه، فهو وحدهُ سبحانه يعلم سُنن الارتقاء والفلاح. قال تعالى: "وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ".[٨]

قد "تكره" الشركاتُ اتباعَ السياسات الرامية إلى الحدِّ من التلوث عن طريق فرض الضرائب أو غير ذلك من أشكال التنظيم والضبط، ولكن هذا الأمر فيه منفعة للجميع بلا شك. وقد "تكره" الصناعاتُ الحريصة على حقوق الملكية الفكرية، وخاصة الصناعات الدوائية، إجبارَها على تشارك المعرفة، والتوزيع العادل، والترخيص الإجباريّ، والتصنيع التنافسيّ، وغيرها من التدابير المؤثِّرة في تحقيق الربحية الفائقة، ولكن توفير الأدوية بأسعار معقولة للجميع هو حقٌ من حقوق الإنسان، وسياسةٌ نافعة للمجتمع والاقتصاد من خلال تعزيز الصحة العامة.

---

[٧] سورة الأنعام، الآية ٣٨.

[٨] سورة البقرة، الآية ٢١٦.

Copyright © 2022 JCMS

من هذا المنطلق، يجب إدارة الأمور من خلال الاجتهاد في فهم المصالح العامة والشورى. وقد ورد عن الشيخ محمد رشيد رضا أنَّه قال: "من منع الاجتهاد، فقد منع حُجَّةَ الله تعالى وأبطل ميزة هذه الشريعة على غيرها، وجعلها غير صالحة لكل الناس في كل زمان. فما أشد جناية هؤلاء الجُهّال على الإسلام" (الغزالي، ٢٠٠٠، ٨١). ويَحُثُّ القرآن على اتباع مقاصد الشريعة لاستحداث حلول إبداعية للمشكلات العامة وتسوية مسائل الخلاف من خلال إشراك أصحاب المصلحة في الأمر وضمان القبول العام من جانب الجمهور. وهذا يعني أنَّ الاختلاف في الرأي هو سُنّةٌ من سُنن الله تعالى، كما أنَّ تقديم بعض وجهات النظر على غيرها نتيجةٌ طبيعية للشورى في اتخاذ القرارات (Abdelgafar, 2018, 5-13).

السياسة العامة في القرآن والسُّنة النبوية (على صاحبها الصلاة والسلام)

إنَّ السياسة العامة في الإسلام مبنيَّة على تضافر جهود القائمين على الكيانات السياسية، ومستشاريهم، وأصحاب المصلحة و المهتمين من الأفراد والجماعات من أجل تحقيق مقاصد الشريعة. ويمكننا أن نعتبر المقاصد مبادئ إرشاديَّة تساعدنا على تحديد أهداف السياسات وعملياتها ومنافعها. ففي القرآن والسُّنة النبوية على السواء، يلعب القائد السياسي دورًا أساسيًّا في قيادة المجتمعات إلى النجاح أو التدهور. وتَرِدُ في القرآن والسُّنة أمثلةٌ كثيرة على القيادة الفاسدة والشِقاقية لتُبيّن أثرها السلبي في المجتمعات والبيئة. ركَّزت الكتابات الكثيرة في هذا الموضوع على دور القيادة، سواءٌ أكانت قيادة رُسل الله أو قيادة الطغاة الذين سعى الرسل إلى دعوتهم من أجل إصلاح الوضع الإنساني. وما أقل الإصدارات التي تتناول السياسات العامة في الإسلام ومناهجها أو مسارات الفعل أو اللافعل التي تتخذها السلطات العامة أو ينبغي أن تتخذها لمعالجة مسائل مُعيَّنة كما تتبدَّى في النصوص الأولية.

لابد للمهتمين بدراسة السياسة العامة من تجاوز الجمود في موروث الفقه والسياسة الشرعية، والاستعانة أساسًا بالوحي بكل تفاصيله، وبالتالي رفض أشكال الجمود والتحيُّزات التخصصية التي ظهرت على مدار التاريخ. لقد أثَّر إنكار مرونة واستيعاب الوحي تأثيرًا سلبيًّا في مقاربات العلماء للنصوص، وأدى إلى حرمان دارسي علوم الدنيا من فرصة الوصول إلى الهَدْي الرباني والإحالة عليه ودمجه في مجالات تخصصاتهم. لقد أفضى التَّمييزُ بين ما يُسمى علوم الدين وعلوم الدنيا إلى قطع البعد الروحي والمقدَّس للمعرفة بل وحتى الحياة. إنَّ الفقه والسياسة الشرعية من العلوم الإسلاميَّة والتي

Copyright © 2022 JCMS

تتضمن علوم القرآن، وعلم الكلام، وأصول الفقه، والحديث، وعلوم الحديث، والسيرة؛ ولكلٍ منها حدودًا ومنهجيات، وعلماءَ وتحيُّزات. إلا أنَّه قد اتخذ كلُ تخصصٍ مجالًا يحميه بحماسة من تدخلات التخصصات الأخرى التي من شأنها تحسين الفهم والامتثال لأوامر التوحيد والتوافق معها.

لا تعترف علوم السياسات منهجيًا بهذا التقسيم، ففي البحث عن أفضل سُبل التعامل مع مسألةٍ عامة تشغل الناس، يستعين المحللون بجميع الأدوات والمعرفة المتاحة عبر دراسة المصادر الأولية. فالسياسات العامة مجالٌ متعدد التخصصات، ومتعدد المناهج، ومُوجهٌ نحو المشكلات والسياقات. وتؤكد المقاربة المقاصدية للقرآن والسُّنة النبوية على الغائيّة، والمنطلقات والأولويات القيمية، والانفتاح على البحث العابر للتخصصات وتعدد المناهج، مما يجعل المقاربة المقاصدية ملائمة لدراسة السياسة العامة.

تعمل دراسة السياسة العامة في القرآن والسُّنة النبوية على جبهتين رئيستين؛ أولها تشكيل العقل صانع السياسات، وثانيها تقديم إرشادات بشأن قضية محددة قيد الدراسة. في البدايةً، على صانع السياسة أن يُدرك دورَه في دمج الهَدْي الرباني في صُنع السياسات؛ لأنَّ كُلَّ فاعلٍ حقيقي هو فاعلٌ حرٌّ مطالبٌ بالبحث عن المعرفة والتساؤل والتوليف التركيبي للوحي بكل الموارد والإمكانات المتاحة. وبالتالي، فإنَّ صانع السياسات، مثل أيّ مؤمن ملتزم بالشعائر الدينية، يخضع للشريعة كما يمكنه أن يكون مُشرِّعًا أيضًا وليس هذا تحديًا لحكم الله أو سلطانه تعالى، بل إنَّه جزءٌ كبيرٌ من سُنن الله الكونية نفسها.

يمتثل صانع السياسات لشرع الله تعالى حيث لا يمكنه تغيير الشرع أو العواقب الناجمة عن مخالفته؛ ولذا فإنَّ أعلى مهارة في معالجة المشكلات العامة هي القدرة على تمييز المقاصد من حيث صلتها بالقضايا الأساسية المتعلقة بتلك المشكلات، ثم انتهاج السياسات التي تُحقق أكبر قدر من الامتثال لهذه المقاصد والتوافق معها. وهذا يعني أنَّ السلطات العامة و جهات صنع القرار خاضعة للشريعة ومُعتمدة على الهَدْي الرباني في الوقت نفسه. و يُعد اجتهادُها الفقهي عُنصرًا جوهريًا وعضويًا للمقاصدية والمشاركة المنطقية، مما يُفسح المجال لجميع مجالات المعرفة عند مواجهة تحديات السياسات، وتُشكِّل هذه العملية عقلية صانع السياسات ومعتقداته.[٩]

[٩] سورة الروم (الآية ٣٠).

Copyright © 2022 JCMS

تتضمن السياسة العامة في الإسلام مناقشة السلطة أو القيادة عبر تحديد مسارات العمل من قبل أولئك الذين ينظمونها، حيث أنَّ طبيعة مسار الفعل تُحيله إلى سلطة مُعيَّنة، وتُعلن إمكانية تطبيقه على ولاية حكم الناس من عدمه. ويكشف القرآن والسُّنة النبوية عن ثلاثة مستويات من الحكم يمكن فيها تمييز مسارات الفعل أو اللافعل؛ بعضها قابلة للتمثيل أو التكييف من خلال ولاية حكم الناس، وبعضها من حق السلطة الإلهية أو النبوية. ويعلو الحق الإلهي قمة هذا الهرم المرجعي، ويليه حقُ الأنبياء والرُّسل، ثم الأفراد العاديين حسبما يؤسسون من سلطة، ويتميز كل مستوى بأهداف وقدرة ومعرفة محددة.

تعلو القمةَ سلطةُ الله وقدرته المهيمنة، فلا يخضع لأحد، ولا يحتاج لأحد؛ هُو الذي أعطى كل شيء خَلْقَه، ثُمّ هَدَى الخلائق إلى كيفية الانتفاع بكل شيء من أجل البقاء على قيد الحياة والازدهار. لا تتغير سُنن الله ولا تتبدل، وقد اتضحت لنا سُنن كثيرة ويمكن فهمها بسهولة، وأخرى يجب استخراجها من النصوص والطبيعة بما يتوافق ومقصد الرحمة الإلهية، أي: من أجل توسيع نطاق الفعل البشري من دون التزامات مقدسة متزمتة. ولما كان الله هو العليم الذي لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السماء، فإنَّ الوحي هو المصدر الأوثق والأشمل لهداية الناس إلى سواء السبيل. هناك عناصر من أفعال الله يمكن لولاية حكم الناس أن تُكيّفها، وأخرى لا تجوز إلا لله وحده. وعدُه الحقّ، لا رادَ لفضله، ولا مانعَ لقضائه، له مُلك السماوات والأرض وما بينهما، وإليه يُرجع الأمرُ كله. فعلاقتنا مع الله هي علاقة تقوى ورهبة وطاعة وعبادة.

يلي هذا المستوى مرتبة ما يُؤتى رُسل الله والأنبياء من سلطة وقدرة. وإنه لخطأٌ كبيرٌ أن يخلط دارسو القيادة أو السياسة هذا المستوى من القيادة بمستوى ولاية حكم الناس. إنَّ الله يصطفي رُسله، ويؤتيهم البصيرة، وحُسن الخُلق، والنفوذ، والموارد، والقوة، والصبر، والإيثار. وغاية الرُّسل هي إصلاح حياة هذا العالم عن طريق تعليم الناس معنى التوحيد والتقوى وقيمتهما، ومساندة المؤمنين في رحلتهم إلى الفوز بالجنة في الآخرة. ومع أنَّ دورهم يؤثِّر في الأنظمة السياسية، فليس بوسعنا أن نصفه بأنَّه دورٌ سياسي خالص. فالرُّسل مخلصون لله وحده في تبليغ الرسالة من دون زيادة أو نقصان، وعلاقتنا بهم هي علاقة اتباع وتعظيم وطاعة؛ فهم لا يخضعون للاختيار أو القبول البشري.

أخيرًا، يكشف الوحي عن مكامن القوة والضعف في حكم ولاية الناس والقيادة العامة، وكيف يُؤثر ذلك في مسارات العمل. فليس حكم ولاية الناس اختيارًا إلهيًّا، بل نتاج أحوالٍ وظروف دنيوية.

Copyright © 2022 JCMS

وعلى العكس من وضع الرسل، ليس هنالك من اقتران مؤكد بين السلطة والتقوى عندما يتعلق الأمر بولاية حكم الناس في القرآن والسُّنة النبوية. واقع الأمر أنَّ معظم تبديات ولاية حكم الناس يعوزها الحكم الرشيد، وأنَّ قول الله تعالى "إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" لا يدل على أنَّ الإنسان خليفة الله في الأرض، ولم يرد هذا المفهوم في القرآن ولا في السُّنة النبوية صراحةً أو ضمنًا، بل يرى كثيرٌ من العلماء المسلمين البارزين في الماضي والحاضر أنَّ مفهوم الخلافة يعني توالي الأنسال في الأرض وتوليهم رعايتها وحفظها.[١٠]

عندما يتولى أُولو الأمر ولاية حكم الناس، فإنَّهم يتصرفون بمحض إرادتهم، وليس باعتبارهم أدوات لله وامتدادًا للسلطة الإلهية؛ لأنَّه لا سبيل إلى معرفة مشيئة الله بطريقة مسبقة. إنَّهم مسؤولون أمام الله وأمام رعيتهم بسبب المسؤوليات الملقاة على عاتقهم. فليس دورهم وعظ الناس، بل صُنع السياسات التي تحفظ كرامة الناس وترعى أشكال الحياة جميعها. إنَّ علاقتنا بأُولي الأمر الذين يتولون حكم الناس هي علاقة الولاء طالما أنهم ينشرون الرحمة ويُقيمون العدل في الأرض وكما قال علي رضي الله عنه عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الله عز وجل (Ahmad ibn Hanbal, 1979)، وإذا لم تحقق القيادةُ السياسية النتائجَ الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة والعلمية الموعودة أو المتوقعة، فلا مفر من الطعن في مصداقيتها.

تقدم لنا السياسة العامة في الإسلام مقياسًا موضوعيًّا وحيويًّا يمكننا من خلاله قياس كفاءة الحكم وفعاليته. ويعرض القرآن مجموعات كثيرة من المفاهيم، والمقاصد، والقيم، والأحكام، والسُّنن الكونية، والفئات، والحُجج (العناصر السبعة)، والتي تُشكل فهمنا لكل قضية جوهرية يمكن أن نواجهها. وبفضل هذه العناصر السبعة، يُتيح القرآن وضع معايير فارقة لصُنع سياسات ناجحة؛[١١] إذْ يُخبرنا بأصل الأمور وجوهرها، وعوامل الفلاح أو الفساد، وثمار الاهتمام أو عواقب الإهمال، وطرق إصلاح ما أفسده الناس. إنَّ مقاربتنا لدراسة السياسات في القرآن من خلال هذه العناصر السبعة يضمن لنا منظورًا شاملاً لا يمكن اعتباره دينيًا خالصًا حيث يقدم القرآن أفضل الهدي

[١٠] سورة البقرة (الآية ٣٠).

[١١] تستعين المنهجية المقاصدية والإطار المقاصدي في هذه الورقة بأبحاث الدكتور جاسر عودة في هذا الموضوع بتصرف، خاصةً كتابه: المنهجية المقاصدية: نحو إعادة صياغة معاصرة للاجتهاد الإسلامي (دار المقاصد بالتعاون مع معهد المقاصد، ٢٠٢١، والذي صدر بالإنجليزية في نفس العام عن دار كلاريتاس للنشر بالمملكة المتحدة)، ويتضمن هذا الكتاب شرحًا مفصلًا للإطار اللازم لإعادة صياغة الاجتهاد الإسلامي بصورة عامة وشاملة.

Copyright © 2022 JCMS

والنصح والإرشاد للناس أجمعين، بغض النظر عن ملتهم ومذهبهم. كما أنَّ المعايير القرآنية تتطلب استخدام الخبرة والأدوات الخاصة باللحظة التاريخية التي تظهر فيها الحاجة إليها.

تتألف التوصيات المتعلقة بالسياسات المنبثقة عن هذه المقاربة من بُعدين، أولهما ثابت والآخر مرن. ويُتيح لنا البعدُ المرن تكييفَ المعرفة القرآنية مع سياقات متنوعة من دون الخضوع للعناصر السطحية أو القداسة الزائدة للاستنباطات البشرية. وتُتيح لنا المقاصدُ التمييزَ بين الحاجات المؤقتة والحاجات التي تُرسِّخ السياسات في تصورات صحيحة للكرامة الإنسانية ورعاية البيئة؛ وبين الثوابت والمتغيرات التي يمكن إسنادها إلى اجتهادات عمليةٍ وسياسية؛ وبين ما يمكن إصلاحه وما يجب – ببساطة – إلغاؤه واستبعاده.

الإطار اللازم للسياسة العامة في الإسلام

لا يمكن للسياسة العامة في الإسلام أن تتحقق إلا بعملٍ متأنٍ ومدروس يسعى إلى التدخل في عمليات السياسات القائمة أو إعادة تشكيلها بما يتوافق مع مقاصد الشريعة. إنَّها تُمثِّل الجهود الواعية التي يبذلها صانعو السياسات من أجل تقريب السياسات العامة بأكبر قدر ممكن من هداية الشريعة التي تُخاطب اهتماماتهم وهمومهم. ويتحقق الارتقاء بالمجتمعات المحلية والوطنية في مجالات كثيرة تتدخل فيها الحكومة عندما تُدرك القيادةُ العلاقاتَ المتشابكة بين التوحيد ومقاصد الشريعة وأهمية الشورى والغاية الأسمى من الإصلاح. وتتمثل أكبر تحديات السياسة العامة في الإسلام في إساءة قراءة النصوص الأولية، والعجز عن ربط هُداها بالتغييرات الواقعة في البيئة، وانعدام الإرادة السياسية أو الشجاعة اللازمة لاتخاذ الطريق الأصعب أو مواجهة أكبر العقبات (والتركيز بدلاً من ذلك على إحراز المكاسب السياسية السريعة). يتعلق التحدي الأول بقدرة صانعي السياسات على قراءة النصوص الأولية وفهمها كما تنطبق على مجالات اهتماماتهم. ويتصل التحدي الثاني بقدرة صانعي السياسات على التحديد الصحيح للقضايا أو المشكلات الحقيقية المهمة في البيئة التي ترسَّخت فيها. ويرتبط التحدي الثالث بالثقافة السياسية؛ لأنَّها تُحدِّد الأفكار والمقاربات والمصادر التي يتم ترويجها بغض النظر عن منافعها الاجتماعية.

يُصوِّر الإطار المقترح للسياسة العامة في الإسلام (الشكل رقم ١) عمليةً كُليَّة ذات عناصر تفاعلية تصوغ أهداف السياسات، وتضع المعايير اللازمة للنجاح، وتستعين بمجتمعات الخبراء

Copyright © 2022 JCMS

وأصحاب المصلحة من أجل الجمع بين النظرية والواقع في مقاربةٍ عملية لتحقيق الإصلاح. والسياسة العامة في الإسلام هي نتاج القدرة على تفعيل مفهوم التوحيد عن طريق تحديد مقاصد الشريعة، ثم تحديد أفضل المسارات والسياسات لإصلاح المشكلات العامة أو مواجهة التحديات عن طريق الشورى في صنع القرارات.

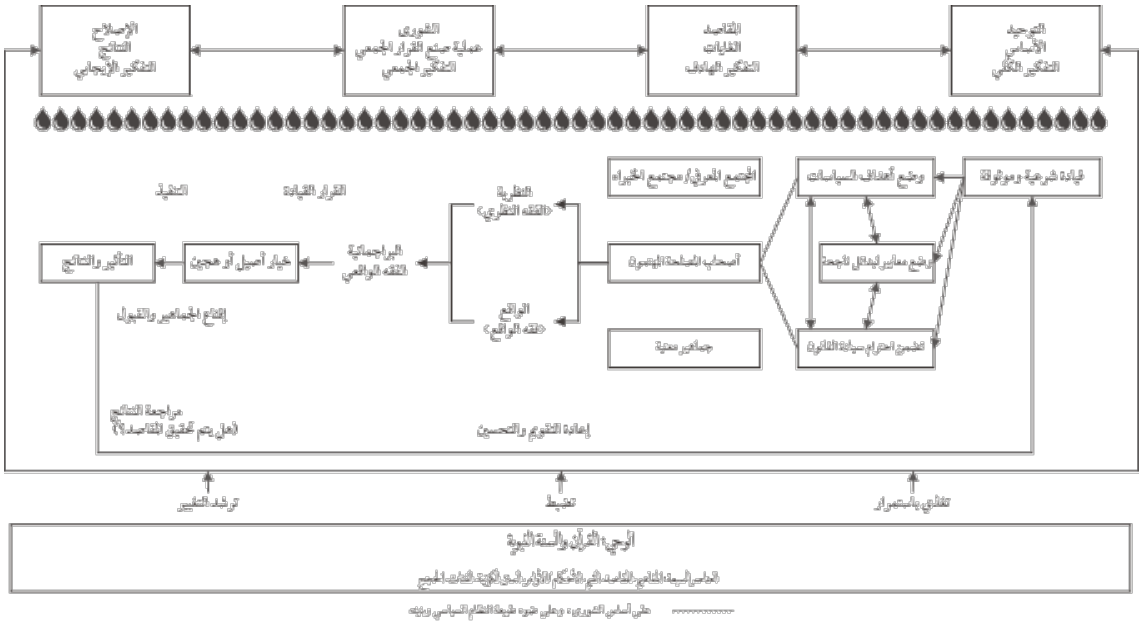

شكل ١_ إطار للسياسة العامة في الإسلام

تتحقق النتيجة المرجوة للسياسة العامة في الإسلام (الإصلاح) بوضع السياسات وتنفيذها على أساس المقاصد أو الأهداف العليا للشريعة المنبثقة من القرآن والسُّنة النبوية، كما هو موضح في قاعدة الشكل رقم ١. ويظهر في أعلى الشكل العناصرُ الأربعة للسياسة العامة في الإسلام (التوحيد، والمقاصد، والشورى، والإصلاح)، كما تظهر ثلاثة عناصر فارقة لتطوير السياسة العامة في الإسلام: القيادة الشرعية الموثوقة، ومجتمعات الخبراء، وعمليات صنع القرار الجماعي أو الشورى. وتكمن جودة عمليات صُنع القرار في قدرة المشاركين على ترجمة معرفتهم بالنصوص والواقع إلى مسارات وسياسات عملية تؤدي إلى الإصلاح.

إنَّ معتقداتنا الدينية تؤثر في سلوكنا؛ ومنها علاقاتنا مع الله، والهداية، والشعائر، والمعاملات، وحقوق الإنسان، والحقوق الطبيعية. والمؤمنون مأمورون بالصبر والرفق في معاملاتهم، وبالتالي في تعاملهم مع الجميع.[١٢] ويرجع ذلك إلى أنَّ حُرمة أشكال الحياة جميعها تُحفِّز كُلَّ مؤمن على العمل

[١٢] سورة المزمل (الآية ١٠).

Copyright © 2022 JCMS

من أجل حماية خلق الله ورعايته على أساس معرفتنا وقدرتنا ومواردنا. ويضع القرآنُ معايير واضحة وعملية من أجل ضمان الحقوق للكائنات الحية جميعها، مع إفساح المجال للأفراد والفئات الاجتماعية في ابتكار السُّبل المعينة على الاستجابة لله. وهذا يعني أنَّ الحقوق الإسلامية حقوقٌ عالمية. قال تعالى في كتابه الكريم: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ".[١٣] ليس الإيمان شرطًا مُسبقًا لمعاملة النَّاس بالعدل والكرامة، وليس هنالك من آية قرآنية ولا حديث صحيح في السُّنة النبوية يُقصِر إسداء المعروف والمعاملة الحسنة على البشر وحدهم، ناهيك عن حصرها في جماعة واحدة من البشر (Abdelgafar, 2018, p. 20).

إنَّ الإصلاح في ضوء مقاصد الشريعة يستوجب تغيير فهم الدين الاسلاميّ وممارسته باستثناء الثوابت والأمور المرتبطة بالأصول و الشعائر والتي ينبغي فهمها بالشكل الصحيح، وهذا أمرٌ ضروري للارتقاء بالمجتمعات البشرية، بما في ذلك التغييرات الضرورية في قوانينها ومؤسساتها وثقافاتها. وقد رُوي عن النبيّ محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إنَّ اللَّهَ يبعَثُ لِهذِه الأمَّةِ على رأسِ كُلِّ مائةِ سَنةٍ من يُجدِّدُ لَها دينَها".[١٤] وقد سار العلماء والمفسرون على هذا النهج، وبذلوا الجهد من أجل "تحديد رسالة جديدة أو درس جديد أو مبدأ جديد من القرآن يكون أكثر ملاءمة لأحوال زمانهم ومراحل التطور المختلفة في حياة المجتمع" (Kamali, 1997, 32). وينطوي التأكيد على إعادة النظر في الأمور على أهمية بالغة فيما يتعلق بطبيعة السياسات العامة التي تُوجه المجتمعات نحو ما هو أنفع للنَّاس جميعهم، على ضوء الأفكار والقدرات والموارد المتاحة. وفي القرآن، تتبدَّى لنا أسبقيَّة التوحيد، والأمر باحترام الكرامة الإنسانيَّة وتعزيزها، وبحماية الضعفاء والمستضعفين، وببناء القُوّة الاقتصادية والعسكرية، مما يُعزز التفكير السليم والحكم الرشيد.

مع ذلك، ليست الهويّة الدينيَّة ودافعيّة القيادة لُب الموضوع في السياسة العامة في الإسلام. واقع الأمر أنَّ عدم تفضيل نظام سياسي معيَّن في القرآن والسُّنة النبوية، وإفساح المجال لاختيار السياسات، هو دعوة صريحة للتركيز على ما يحدث داخل المؤسسات ومن خلالها. وتلعب القيادة في هذا النظام دورًا مهمًا، لكنها لا تقوم على التدليل، ولا تفرض الهيمنة. بل تتطلب السياسة العامة في

[١٣] سورة المائدة (الآية ٨).

[١٤] رواه أبو داود، وصححه السخاوي في "المقاصد الحسنة" والألباني في "السلسلة الصحيحة."

Copyright © 2022 JCMS

الإسلام القيادة الرشيدة التي بمقدورها تحديد المشكلات أو الفرص بدقة، وتحديد المعايير المثلى القادرة على تحقيق نتائج ناجحة، ونُشدان أفضل البدائل، وإقناع الجماهير المعنية، وقبول القرارات الجمعية. كما تتطلب التعلم المستمر في أثناء جميع عمليات المراقبة والمراجعة، والمرونة إذا اقتضى الأمر إدخال تعديلات مُعيَّنة. وهذا يعني أن جميع السياسات التي لا تعتمد على المعاني القرآنية الأساسية هي سياسات مُقيدة بزمن محدد، وتبقى قابلة للاستعمال طالما أنَّها تُحقق منافعها المرجوة.

متطلبات السياسة العامة في الإسلام

تتألف السياسة العامة في الإسلام حسب هذا الطرح من أربعة عناصر وهي التوحيد، والمقاصد، والشورى، والإصلاح. أوَّلاً، يتعيَّن على الحكومات الاعتراف بالحقيقة الأساسية التي مفادها أنَّ كل الكائنات الحية تقوم على ترابطات واعتمادات متبادلة. ويؤدي إهمال فئة مُعيَّنة أو تدميرها، أو رعايتها وإثراءها دون غيرها، إلى إفساد التوازن الأصيل الذي خُلق عليه الكون. ثانيًا، تتطلب البيئات المتغيرة التي تجعل المسارات والسياسات السابقة غير فعّالة أو دون المستوى الأمثل أن تستخدم الحكومة إطارًا مقاصديًّا قويًّا لضمان استمرار الصلة بالواقع ولتعديل المسارات والسياسات إذا اقتضى الأمر. ثالثًا، يتطلب تمكين الأفراد والجماعات، فضلاً عن طبيعة المسؤولية والوكالة في الإسلام، أن تنتهج الحكومةُ عمليات الشورى التي لا تقتصر على مجتمعات الخبراء وأصحاب المصالح، بل التي توفر أيضًا طرقًا لمشاركة الجماهير ودفاعهم عن قضايا وسياسات مُعيَّنة. وحتى عندما يكون الخيار غير مقبول من جانب فئة واحدة أو أكثر، خاصةً إذا كانت قليلة لكنَّها قويَّة، فإنَّ عملية صنع القرار لا تأخذ القرارات الفئوية بعين الاعتبار. فلابدَّ من غرس قدرات التفكير الكُلِّيّ والهادف والجماعي والإيجابي، وترسيخ نظام حكم قويّ يُشجِّع الطاقات الإبداعية والحيوية وحرية التعبير. ولابدَّ أن تسترشد هذه العمليات بأساس التوحيد والمبادئ التوجيهية المقاصدية. رابعًا، وأخيرًا، يجب على الحكومات و القيادات التأكد من أنَّ المسارات أو السياسات المختارة تؤدي إلى الإصلاح، والذي لا يعني مجرد إعادة الصياغة أو المواءمة، بل التحسين والتعزيز، والتجميل والتطوير. بمعنى آخر، لا يمكن للسياسات أن تعمل داخل حدود غير مُقيَّدة أو أن تُعطي الأولوية لأي مسار يخالف الشرع.

تتطلب السياسة العامة في الإسلام إقرار العناصر الأربعة وقبولها (التوحيد، والمقاصد، والشورى، والإصلاح)، بحيث تسعى السياسات باستمرار إلى ترسيخ كرامة الإنسان في إطار أوسع

Copyright © 2022 JCMS

للاستدامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية. ويجب أن تنعكس العناصر الأربعة في أي اختيار للسياسات، وفي وسائل التنفيذ، وفي المراقبة والتقويم. عندئذٍ فقط يمكن للحكم أن يُجسد الأوامر الإلهية التي كان الهدف منها ضمان أكبر قدر ممكن من المنافع، ليس فقط لمواطني دولة مُعيَّنة، ولكن لكل البشر والمخلوقات القائمة على الترابطات والاعتمادات المتبادلة.

شكل٢ _ العناصر الأساسية للسياسة العامة في الإسلام

لا تتجلى جميع المقاصد بسهولة في الوحي، وإن كانت العناصر اللازمة لاكتشافها تتبدَّى بصورةٍ جليَّة. ولابدَّ من دراسة متأنيّة لمقاصد كثيرة، خاصةً المقاصد المتعلقة بالقضايا المعاصرة، ولابدَّ من استنباط متأنٍ للمقاصد من خلال تطبيق منهجية قويّة لديها القدرة على تمييز المسائل الأساسية والمسائل الهامشية. ويضمنَ لنا أصلُ أيَّة مسألةٍ حُسنَ النظام والانضباط، ويساعدنا انفتاحه وارتباطه

Copyright © 2022 JCMS

بعدد لانهائي من العناصر والتركيبات على الكشف عن أشكال مختلفة تعالج الواقع الذي نعيشه. والواقع المعيش هامشي لدرجة تستوجب خضوعه للمعاني الأساسية التي تُظهر الأوامر والنواهي، بينما يبقى منفتحًا على التغير استجابةً للظروف المحيطة المتغيرة. إنَّ النظر في الوحي في دورات كاملة وجزئية من التدبر يكشف عن تدرُّجٍ للمقاصد في مجموعة كبيرة من فضاءات السياسات. فإذا ما أراد الدارسون استخراج هذه المعرفة، فلابدَّ لهم من التركيز على فهم خصائص العناصر السبعة والتفاعل القائم بينها، من حيث صلتها بمسائل السياسات محل النظر. وسأتناول هذه النقطة بمزيد من الشرح وبعض الأمثلة التوضيحية أدناه.

السياسة العامة في ضوء منظور المنهجية المقاصدية

إن الإطار النظري للسياسة العامة في هذه الدراسة يتعلق بالمفاهيم، والمقاصد، والقيم، والأحكام والأوامر، والسُّنن الإلهية، والفئات، والحُجج. فالمفاهيم هي كلمات من نصوص الوحي تقع في صميم السياسات العامة واهتماماتها التي لها طابع مرجعي بحكم ذِكرها وتفصيلها في النصوص. وتضم المفاهيم الأساسية ما يلي: الإنسان، والخَلق، والحكم، والأمر، والملك، والتمكين، والحلال، والخير، والمعروف. والمقاصد هي الغايات، سواءٌ أكانت صريحةً في الوحي أم مستنبطةً منه، والتي من أجل تحقيقها يسعى الإنسان إلى العمل أو التصميم أو الابتكار. ومن المقاصد المهمة للحكم والسياسات ما يلي: حفظ كرامة الإنسان، وإحياء النفس، والدفاع المسلح، وإعمال العقل، والتجارة، وتوفير المأوى، والحماية من الجوع، ورعاية الجمال. والقيم هي المعايير ودرجات الأهمية التي يمنحها الوحي للأشياء على اختلاف أنواعها. وتُمثِّل القيمُ في السياسة العامة درجات الأهمية والأولويات التي يجب أن تُوليها السياسات لكل من الرحمة، والإنصاف، والعدالة، والعالمية.

وتشير الأحكام والأوامر إلى قواعد السلوك الحاكمة، وهي تُميِّز ما هو نافع وما هو ضار، وتشتمل على تحريم الاحتكار والربا والإسراف والإخلاء القسري والرشوة والاستغلال والإضرار بالبيئة، وكذلك الأحكام المتعلقة بتوفير السلع، وحرية التصرف، وحفظ الصحة العامة، وتحقيق مصالح الناس، وإتاحة استخدام الأراضي والانتفاع بها لهم. والسُّنن الإلهية هي القوانين والمبادئ الثابتة التي تحكم حركة الكون والبشر، ومنها التوازن، وإطلاق الإبداع والجهد البشري في تسخير المواد والأفكار الخام للنهوض بالحياة، وربط ظهور الفساد في الأرض بما كسبت أيدي الناس، وإمكانية

Copyright © 2022 JCMS

إصلاح ما أفسده الناس إذا تغيرت سلوكياتهم، وطبيعة البشر في رفض الإصلاح بسبب الطمع والرغبة في الحفاظ على المصالح المكتسبة (وبسبب الأهواء البشرية)، ودفع الله الناس بعضهم ببعض، وإسلام كل شيء للخالق تعالى طوعًا وكرهًا.

تقوم الفئات على الأفراد والجماعات، البشرية وغير البشرية، التي يجمعها أيّ حدث، وهي تضم الحُكَّام والمحكومين، والعقول المدبرة والمبتكرين، والمساعدين، والمستقبِلين للخدمات العامة (المستفيدين أو الضحايا)، والأقرباء، والحيوانات، والحشرات، والنباتات، والأجرام السماوية. وأخيرًا، الحُجج، وهي الشواهد والقرائن التي يتم حشدها لتأكيد حقيقة مُعيَّنة، وهي تتضمن الآيات والعلامات والبراهين الواردة في الوحي حتى تُزود صانعي السياسات بمنطق صحيح.

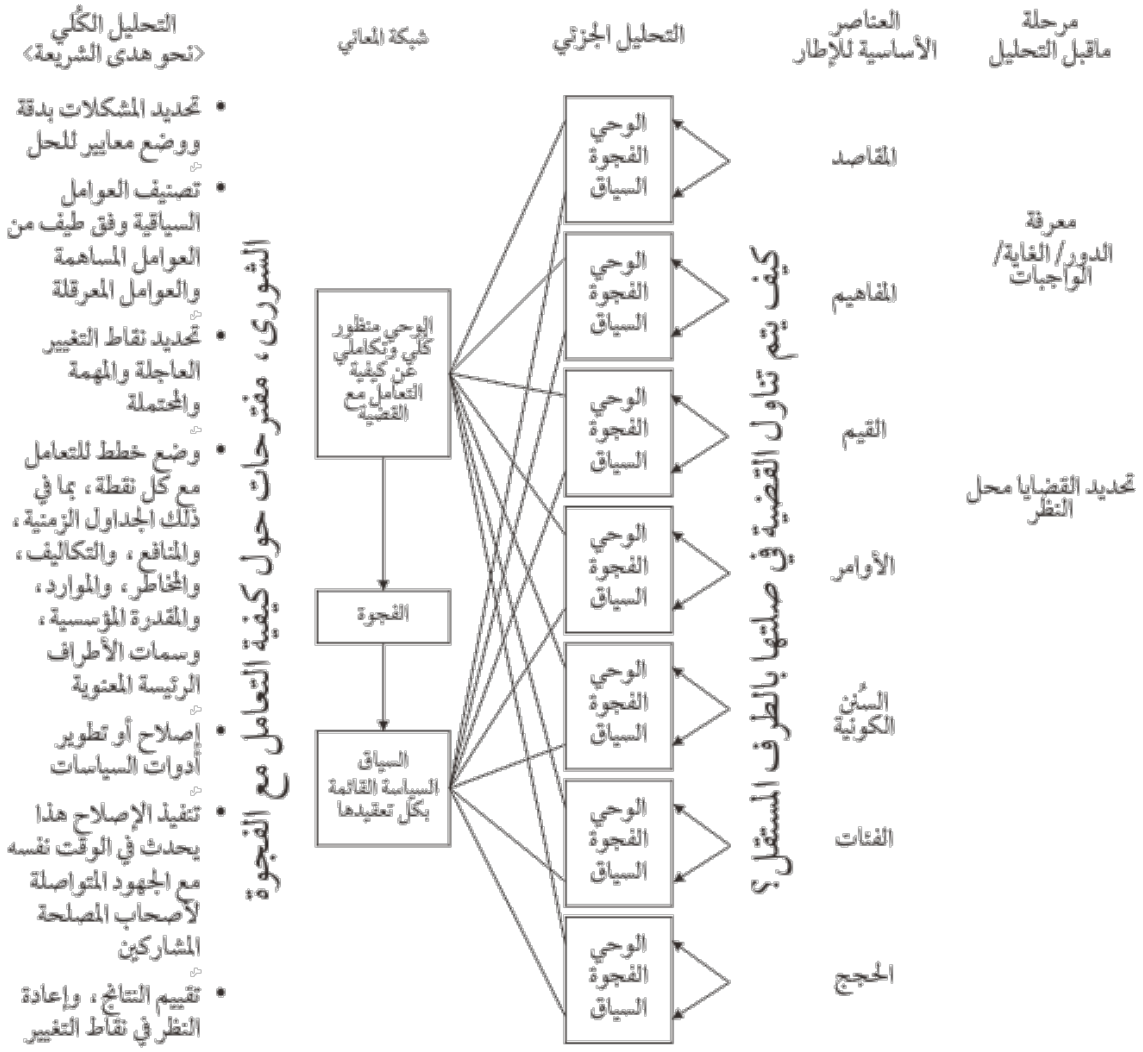

شكل ٣_ إطار السياسة العامة في الإسلام

Copyright © 2022 JCMS

بوسع كل مجالات السياسات الرجوع إلى الوحي من خلال تطبيق هذا الإطار. ويتألف كل عنصر في الإطار المقاصدي المقترح من أفكار أساسية مرتبطة بأفكار أخرى تُشكِّل مجموعات مفاهيمية مترابطة، ويتم دمجها في شبكات مركبة من المعاني تؤدي إلى ظهور نظريات ومبادئ تكوينية، والتي يمكن عندئذٍ أن تُوجِّه النقاشات والاهتمامات المتعلقة بالسياسات. هذا الإطارُ يُزوِّد السياساتَ بلغةٍ مُعيَّنة، وبمجموعة من أدوات المعاني تعكس الطبيعة الحقيقية للأشياء، وقد يتوافق هذا مع طُرق تعريف السياسات في النظرية والممارسة أو لا يتوافق معها.

ولذا فإنَّ مُستخدمي إطار السياسة العامة في الإسلام يحكمون بشعور قويّ بالارتباطية والنظرة الكُلّيَّة. فالوحي يضمن تماسك السياسات، ويؤكد ضرورة القدرة على التكيُّف. ويقدم الشكل رقم ٣ لمحةً عامة عن العملية المتضمنة في تحليل السياسات من منظور المقاصد. وتخضع جميع القضايا للدراسة في الوحي عن طريق النظر في المفاهيم والمقاصد والقيم والأحكام والسُّنن الكونية والفئات والحُجج ذات الصلة. ويتم ربط مضامين كل عنصر ومعانيه بالمسألة أو المقصد محل الدراسة. هنا تتبدَّى غائيّة السياسة العامة في الإسلام، وتتمثل الفكرة الرئيسة في أنَّ فهم كل عنصر من هذه العناصر ينبغي إظهاره في عمليات السياسات ومضامينها. ويتم الجمع بين هذه العناصر في شبكات مركبة وواسعة من المعاني التي يجب التعامل معها بشكل مؤسسي لضمان مقاصد الخدمة العامة، وهي تحقيق الكرامة الإنسانية والحفاظ على البيئة وإقامة العدل.

تفاعلات عناصر السياسة العامة في الإسلام

ذكرنا من قبل أنَّ العناصر الأربعة للسياسة العامة في الإسلام هي التوحيد، والمقاصد، والشورى، والإصلاح ولا يمكن لهذه العناصر أن تعمل في معزل عن بعض وإلّا ستحدث إضطرابات وتقلصات في التأثير الإيجابي مما يحدث عواقب سلبية. إنَّ غائيّة التوحيد والمقاصد والشورى والإصلاح، بل وغائيّة جميع المخلوقات والأنظمة الكونية التكاملية، تعني أنَّ مدى فعاليتها في توجيه السياسة وإرشادها يقوم على فهم الترابطات والاعتمادات المتبادلة بينها. وتتسم قدرات التفكير الكُلِّيّ والهادف والجماعي والإيجابي بأنها قدرات متداخلة ومترابطة، ومن ثمّ يجب دمجها وتحقيق التكامل بينها من أجل الوصول إلى أفضل الخيارات والخطط المتعلقة بالسياسيات.

Copyright © 2022 JCMS

تتفاعل عناصر السياسة العامة في الإسلام بشكلٍ مترابطٍ، شاملٍ ومتناسقٍ للتعبير عن دور كل فرد في الحكم والإصلاح الإسلاميّ. فإذا ما امتلكنا القدرات المعرفية التي يتسم بها التفكير الكُلّيّ، والتفكير الهادف، والتفكير الجماعي، والتفكير الإيجابي حتى نسترشد بالنصوص الأولية في مسائل الشأن العام، عندئذٍ ينفتح عالمٌ جديدٌ من الإمكانات الجديرة بالاعتبار. بعضُ هذه الإمكانات ستكون معقولةً من الوجهة السياسية، وغيرها لن يكون كذلك. إنَّ الوصف الإسلاميّ للسياسات أو نظام الحكم يعتمد على الانفتاح على جميع الإمكانات التي تفي بالمعايير المقاصدية لمعالجة مسألة أو قضية عامة، وليس مجرد الإمكانات التي تُحددها القيادة أو أي فرد أو جماعة أخرى. وتُساعد المشاركة واسعة النطاق والمتأصلة في النظام الإسلاميّ على النظر في خيارات متعددة، كما أنَّها تُتيح احتمالية الترحيب بالتنفيذ على نطاق واسع.

وبالمثل، إذا ما كانت تصوراتنا عن عناصر السياسة العامة المذكورة في الإسلام غير متسقة وشاملة، عندئذٍ سيكون دورها في الإصلاح منقوصًا، وستكون دعوتها لدعم حكم إسلاميّ محدودة رغم أنَّها قد تكون أصيلة وصادقة. فعندما لا تتسق هذه التصورات فقد تؤدي تطبيقاتها إلى سياسات متناقضة، ولن تكون ممارسة الحكم الإسلاميّ فعّالة أو مُمثِّلة لشمولية المصادر النَّصيَّة. على سبيل المثال، يقوم التوحيد على أساس الترابط والاعتماد المتبادل بين الكائنات الحيّة جميعها، وقد تتشدق القيادة السياسية بهذا الكلام بطرق مختلفة، ولكنها ربما تفتقر إلى الرؤية أو الإرادة اللازمة لصوغ سياسات تتجاوز مجرد التشدق بهذا المبدأ الأساسي من مبادئ السياسة العامة في الإسلام؛ أو ربما تعجز الهياكل والأنظمة والتحيّزات السياسية عن استيعاب أنواع ومستويات مختلفة من المشاركة العامة التي تتطلبها السياسة العامة في الإسلام لأنها تتحدى المعايير السياسية القائمة والتوزيع السائد للموارد. وتؤدي هذه التناقضات إلى سوء فهم لدى الجهات الفاعلة الحكومية والمدنية والمؤسسية، وكذلك لدى الشُّركاء المحليين والدوليين، ومن ثمّ تضاؤل الدور المحتمل للسياسة العامة في الإسلام.

تُؤثر المصادر النَّصيَّة في أنظمة الحكم عن طريق تخفيف حالات اللايقين المستقبلية والتحقق من سلامة المسارات والسياسات لإبقائها متوافقة مع العناصر السبعة التي شرحناها بالتفصيل. كما تُتيح المصادر النَّصيَّة رؤى متميزة تساعد على التفكير الكُلّيّ، والتفكير الهادف، والتفكير الجماعي، والتفكير الإيجابي. ويعمل التفكير الكُلّيّ على تكوين روابط عامة مُكثَّفة وشاملة بين المصادر النَّصيَّة وتجارب الحياة في الماضي والحاضر والمستقبل، مع وضع الفاعلين السياسيين ضمن شبكات المعنى

Copyright © 2022 JCMS

الناتجة باعتبارهم فئات متلازمة لا يمكن فصلها. ويستدعي التفكير الجماعي رؤى ومشاركات عامة ومتنوعة في عملية السياسات، بحيث يتم دمج مزايا الشرعية والمرونة والقبول والمساهمة والتضحية في السياسات والمسارات المختارة. أخيرًا، يُعِين التفكير الإيجابي على الثبات والمثابرة، وكل شيء من صنع البشر يمكن إصلاحه بدرجات متفاوتة، أمّا سُنن الله وحدها فمحددة سلفًا، ولا تتغير ولا تتبدل. وهذا يعني أنَّ كل الاجتهادات البشرية في الحكم والسياسات هي مسائل تتعلق بالإرادة البشرية، والمقدرة، والبراعة الابتكارية والزمن، مع اقتضاء المشيئة الإلهية.

تتأثر القدرات المعرفية الأربعة (التفكير الكُلِّيّ، والتفكير الهادف، والتفكير الجماعي، والتفكير الإيجابي)، بعناصر متعددة أبرزها الإيمان و العمل وهذه القدرات هي التي تُميز أية سياسة أو برنامج يدّعِي استناده إلى مرجعية إسلاميّة. كما تعتمد أبعاد الإيمان والأفعال المرتبطة به على القدرة المعرفية المستخدمة. ففي أثناء التفكير الكُلِّيّ، تتشكل الخرائط من الاعتمادات المتبادلة بين العناصر المباشرة والوسيطة والبعيدة في فضاء السياسات الذي لا يُثقَّل في البداية بالاعتبارات السياسية أو حدود الموارد أو الحدود التخصصية، بل يهتدي بالروابط الرئيسة التي تتبدَّى في المصادر النَّصيَّة للوحي وامتداداتها في الواقع. وفي أثناء التفكير الهادف، تتعرض الأوضاع السائدة للتحدي عن طريق تطبيق إطار مقاصدي مُركَّب يسعى إلى قياس الواقع وفقًا للعناصر السبعة باعتبارها أجزاءً متكاملة من شبكات شاملة للمعنى تستهدف حماية كرامة الإنسان. وفي أثناء التفكير الجماعي، تؤدي المقترحات العامة الإبداعية والمتنوعة إلى بدائل مرنة من المرجح أن يؤيدها أصحاب المصلحة والمجتمعات المعنية، وأن يشاركوا في تحقيقها، وأن يقبلوا المسؤولية عنها. أخيرًا، و في أثناء التفكير الإيجابي، يجري البحث عن مُخرجات تجلب المنافع لأكبر عدد ممكن من المخلوقات.

تتطلب هذه القدرات التزامات طويلة الأمد وموارد مناسبة. فليست تبديات الإيمان والعمل حدثًا محدودًا، بل هي عملية تكرارية خطّية حتى أن حياتنا أو سيرتنا المهنية تبدأ وتنتهي حتمًا، ولكنها أيضًا دائرية حتى أن المسارات والسياسات لا تتقيد بدورة انتخابية أو قائد معين أو جماعة مُعيَّنة، ولا ينبغي أن تتقيد بأي من ذلك. وهذا يعني أن البحث المتواصل عن الترابطات والاعتمادات المتبادلة، والتحديات، والإبداع، والمنافع، إنَّما يعمل على تجديد الإيمان، ويضمن أنَّ العمل يُصوِّر الواقع المعاصر. ويتألف هذا النظام من روابط واعتمادات متبادلة بين القدرات المعرفية والإيمان والعمل، وهو يدعم ظهور السياسات والمبادئ والمؤسسات التي تتوافق قدر الإمكان مع المعاني التي

Copyright © 2022 JCMS

تتراءى للدراسة المنهجية والتفصيلية للوحي. وهكذا تتمتع السياسات وأشكال الإدارة والحكم بقيمتها وحيويَّتها، ليس من خلال السير على غير هدى في اتجاه القوى العالمية، ولكن عن طريق تقييدها – ومقاومتها إذا لزم الأمر– من خلال الهَدْي الرَّبّانيّ، وهذا هو جوهر السياسة العامة في الإسلام.

خلاصة

على ضوء هذه الدراسة، فإنَّه لا يمكن تطوير السياسة العامة في الإسلام دون فهم العلاقات المركبة بين العناصر السبعة في ارتباطها بالتوحيد والمقاصد والشورى والإصلاح. فثمة ترابط بين العناصر السبعة في اتصالها بكُلٍ من المبادئ الأربعة للسياسة العامة في الإسلام، وثمة ترابط بين المبادئ نفسها، مما يساعد على إنتاج معانٍ متشابكة يمكن التعبير عنها في مسارات وسياسات مرغوبة. ولا شك أنَّ فهم هذه العلاقات كما تَرِدُ في المصادر النَّصيَّة يُرشد السياسات نحو التراحم والإنصاف والعدل والاعتدال. فلا يمكن للحكم الإسلاميّ أن ينجح إلا من خلال التزامٍ طويل الأمد ببذل جهود مستمرةٍ ودؤُوبة لغرس عناصر السياسة العامة في الإسلام في بنية الحكومة نفسها. إنَّ فهم التفاعلات والتدفقات في نظام حكم إسلاميّ يُمكِّن القادة من ضبط مساراتهم وسياساتهم المختارة، فضلاً عن الظروف التي سيتم تنفيذها فيها، على ضوء الهداية الربانيّة. وتُعين هذه العمليةُ قادةَ السياسات على تحديد القوى الدنيويّة التي يُمكن أن تُساعد في تعزيز التطورات الإيجابية والتغيير الإيجابي، وكذلك تحديد القوى التي لها غرض أو تأثير مضاد أو سلبي.

تناولت هذه الورقة كذلك طبيعة السياسة العامة في الإسلام وقدرتها على مساعدتنا في معالجة القضايا الحديثة المرتبطة بالسياسات العامة والمجالات الفرعية والأدوات ذات الصلة لبناء عالم أكثر رحمة وعدالة. لقد آن الأوان لإعادة النظر في أُطر السياسات التي خذلت الغالبيّة العظمى من الخلائق وتحدَّت التطلع البشري إلى حياة كريمة وآمنة ومستقرة. فإذا ما أراد المواطنون المستنيرون وأصحاب الضمائر الحيّة أن يتمكنوا من مساءلة حكوماتهم عن بناء مؤسسات وسياسات غير عادلة ودعمها، فلابدَّ أن يمتلكوا بديلًا جاهزًا وقويًّا. ولما كانت السياسة العامة في الإسلام تُركز على التوحيد والمقاصد والشورى والإصلاح، فإنَّها تُمثِّل بجدارة البديل المنشود. وليس هنالك في نظرنا من سبيل آخر يساعدنا على التصدي لانتشار أوبئة مثل كورونا وتحقيق مطالب الحركات الاجتماعية التي تتطلع إلى عالم أكثر عدالة.كما تنشد هذه الورقة أن يتمكن القادة والباحثون والدارسون

Copyright © 2022 JCMS

والمهتمون من تطبيق فعليّ للنموذج المقترح في السياسة العامة لمعرفة مدى فاعليتها أو الثغرات المحتمل وقوعها وانتقادها وكيفية إيجاد الحلول لها ضمن الإطار المقاصديّ.

References

Abdelgafar, B. I. (2018). *Public Policy: Beyond Traditional Jurisprudence: A Maqasid Approach*. Herndon: International Institute of Islamic Thought (IIIT).

Ahmad ibn Hanbal, I. (1979). *Musnad Ahmad 1095: Book 5, Hadith 512*. Retrieved from Sunnah.com: https://sunnah.com/ahmad:1095

Alfani, G. (2020, October 15). *Pandemics and Inequality: A Historical Overview*. Retrieved from VOXEUCEPR: Research Based Policy Analysis and Commentary from Leading Economists: https://voxeu.org/article/pandemics-and-inequality-historical-overview

Al-Ghazali, M. (2000). *Nahw Tafsir Maudhu'i Lisuril Quranul Karim* (4th Edition). Cairo. Dar Syurq.

Auda, J. (2021). *Re-envisioning Islamic Scholarship: Maqasid Methodology as a New Approach*. Wales: Claritas.

_____. (2021). *Al-Manhajiyah Al-Maqashidiyah: Nahw I'adatu Shiyaghatu Mu'ashiratu li Ijtihadil Islamiy*. Istanbul. Dar al-Maqasid & Ma'had Maqasid.

Buttu, D. (2014). Behind Israel's Demand for Recognition as a Jewish State. *Journal of Palestine Studies, 43*(3), 42-45.

Collins, V. E., & Rothe, D. L. (2019). *The Violence of Neoliberalism: Crime, Harm and Inequality*. London: Routledge.

Draz, M. A. (2008). *The Moral World of the Qur'an*. New York: I.B. Tuaris.

Fox, J. (2001). Religion as an Overlooked Element of International Relations. *International Studies Review, 3*(3), 53-73.

Kamali, M. H. (1997). *Freedom of Expression in Islam* (Rev. Ed. ed.). Cambridge: Islamic Texts Society.

Klein, N., Smith, N., & Patrick, C. (2008, August 1). The Shock DOctrine: A Discussion. *Environment and Planning D: Society and Space, 26*(4), 582-595.

Okereke, M. (2021, July). Towards Vaccine Equity: Should Big Pharma Waive Intellectual Property Rights for COVID-19 Vaccines? *Public Health in Practice, 2*.

Quinlan, M. (2020). Five Challenges to Humanity: Learning from Pattern/Repeat Failures in Past Disasters? *The Economic and Labour Relations Review, 31*(3), 444-466.

Rayside, D., Sabin, J., & Thomas, P. E. (2017). *Religion and Canadian Party Politics*. Vancouver: UBC Press.

Stiglitz, J. E. (2007). *Making Globalization Work*. New York: W.W. Norton & Company.

Copyright © 2022 JCMS

---------- *This Page Intentionally Left Blank* ----------